عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

مؤشرات التعافي المبكر في شمال غرب سورية عام 2023: مسيرة محفوفة بالصعوبات

إعداد: مناف قومان

تقرير

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 02 نيسان / أبريل 2024

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

المحتويات

ملخص تنفيذي 2

حول التقرير: تحديات عدّة 3

خطوات نحو التعافي: تحليل شامل لإنجازات عام 2023 3

نظرة على قطاعات التعافي الاقتصادي المبكر 7

نتائج وتوصيات 16

ملخص تنفيذي

- خلال عام 2023، شهدت مناطق ريف حلب الشمالي والشرقي ومحافظة إدلب تنفيذ 5178 مشروعاً، برز خلالها قطاع التمويل بشكل ملحوظ من خلال إنجاز 2914 مشروعاً، تلاه قطاع الخدمات الاجتماعية بـ 413 مشروعاً، ومن ثم قطاع الكهرباء بـ 357 مشروعاً، وقطاع النقل والمواصلات بـ 338 مشروعاً، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بـ 327 مشروعاً.

- نُفّذت معظم المشاريع، بنسبة 68%، في ريف حلب، مع تصدّر الأتارب لائحة النواحي بـ 674 مشروعاً، تليها جرابلس بـ 661 مشروعاً، وإدلب بـ 636 مشروعاً.

- على الرغم من الزلزال المدمّر الذي حلّ بالمنطقة في 6 شباط 2023، تجاوزت المجالس المحلية والمنظمات صدمة الكارثة وتمكنت من تنفيذ مشاريع متنوعة في العديد من القطاعات، مما يؤكد على قدرة المجتمع المحلي على الصمود في ظل الظروف الصعبة.

- تركزت جهود المنظمات في قطاعي الخدمات الاجتماعية والنزوح الداخلي، لمعالجة الدمار الذي سببه الزلزال وتلبية احتياجات النازحين، من خلال ترميم المدارس والمستشفيات وإنشاء مرافق جديدة لتحسين ظروف المعيشة واستيعاب النازحين في مجتمعات جديدة.

- لا يزال قطاع الزراعة والثروة الحيوانية يواجه تحديات معقّدة بسبب الجفاف، وارتفاع أسعار المواد الخام، وهجرة الفلاحين، وهو ما يتسبب بعدم جدوى النشاط الزراعي وضعف الإنتاجية ويهدد الأمن الغذائي.

- تعاني المنطقة من صعوبات عديدة في قطاع الصناعة بسبب غياب الأوراق القانونية من شهادة منشأة وبيان جمركي وشهادات صحية، إضافة لارتفاع أسعار المواد الأولية ومواد الطاقة والعقبات التسويقية.

- اقترح التقرير مجموعة من الإجراءات والتوصيات، بما في ذلك توسيع دائرة العمل في مجال التمويل من خلال دعم المشروعات المتوسطة والريادية التي تسهم في دفع عجلة الإنتاج، وخلق فرص عمل وزيادة الدخل. كما أوصى بخفض أسعار الكهرباء المقدمة للمصانع بما يساعد المنتج المحلي على الصمود ورفع التنافسية، وتقديم حوافز مادية ومالية للمصنعين، وتذليل العقبات التسويقية، والوصول أكثر إلى المنظومة المالية من أجل تحفيز الإنتاج الصناعي والحركة التجارية.

حول التقرير: تحديات عدّة

يواجه التقرير سلسلة من التحديات التقنية والبحثية إلى جانب التحديات الناجمة عن التوترات العسكرية المتقطعة في إدلب وريف حلب، التي تهدد بشكل مباشر عملية "التعافي المبكر" وتؤخر أو حتى توقف تنفيذ المشاريع في بعض الأحيان. ومن بين هذه التحديات، يبرز عدم وجود مؤسسة إحصائية قادرة على جمع وتنظيم البيانات والمعلومات اللازمة بشكل منهجي، وتقديم أرقام دقيقة حول الأوضاع الاقتصادية، ممّا يضطّر الباحث إلى الاعتماد على رصد الأنشطة التي تقوم بها المنظمات والمجالس المحلية، ويجدر الذكر أن هذه الطريقة قد تؤدي إلى ظهور تباينات في عملية رصد المشاريع وتقييم السياق الذي وصلت إليه المنطقة في عملية التعافي.

أضف إلى ذلك، يواجه الباحث تحديات متعلقة في عدم توثيق المجالس المحلية والمنظمات لجميع الأعمال والأنشطة بشكل شامل على منصاتها الرسمية، أو تفصيل هذه الأنشطة عند نشرها لأسباب أمنية، ناهيك عن الغياب التام للبيانات التي تغطي أنشطة القطاع الخاص في المنطقة، مما يضيف تعقيداً إضافياً لفهم وتقييم الوضع الاقتصادي الكامل.

بقي أن نشير أيضاً إلى التضارب الحاصل حول تمويل أنشطة التعافي المبكر من قبل المجتمع الدولي الذي يرى فيه تمكيناً للنظام ويصب في سياق إعادة الإعمار، ومن ثم استغلال النظام لأموال التعافي الدولية وتسييسها، وأخيراً وليس آخراً نقص التمويل الدولي للتعافي مقارنة مع تمويل الاحتياجات الإنسانية.

وقد خلص الباحث إلى تعريف "التعافي المبكر" بعد إصدار عدد من التقارير الدورية منذ العام 2019، حيث يشير المفهوم إلى مجموعة الجهود والمشاريع المنفّذة من قبل الأجسام الحوكمية والمنظمات غير الحكومية، الهادفة إلى إعادة بناء وتعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب النزاع الذي أفرز في الحالة السورية تشظي الجغرافية وتوقف الخدمات الأساسية وانقطاع السلع وتهجير ونزوح نصف السكان والاعتماد على المساعدات الإنسانية، بغية تحقيق استقرار مستدام وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية.

خطوات نحو التعافي: تحليل شامل لإنجازات عام 2023

في العام 2023، شهدت مناطق شمال غرب سورية، ريف حلب الشمالي والشرقي ومحافظة إدلب الواقعتين تحت إدارة الحكومة السورية المؤقتة و"حكومة الإنقاذ"، تنفيذ 5178 مشروعاً كما يظهر في الخريطة أدناه، مسجلةً بذلك زيادة بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق 2022.

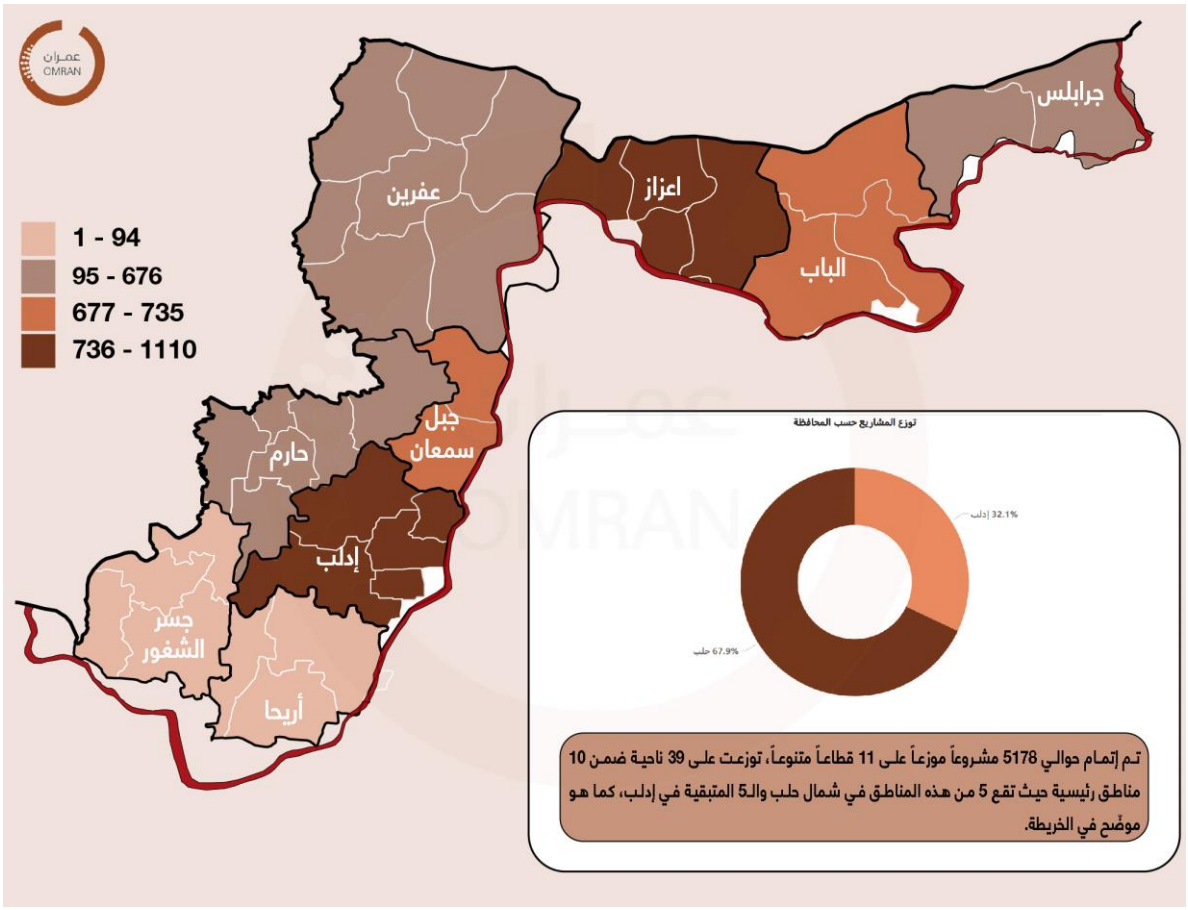

الشكل رقم (1): توزع المشاريع على ريف حلب وإدلب

تصدّر قطاع التمويل القائمة بتنفيذ 2914 مشروعاً، يليه قطاع الخدمات الاجتماعية بـ413 مشروعاً، ثم قطاع الكهرباء بـ357 مشروعاً. قطاعي النقل والمواصلات والمياه والصرف الصحي جاءا في المرتبتين التاليتين بـ 338 و 327 مشروعاً على التوالي، في حين حلّ قطاع التجارة في المرتبة السادسة بإجمالي 292 مشروعاً، كما يظهر في الشكل رقم (2).

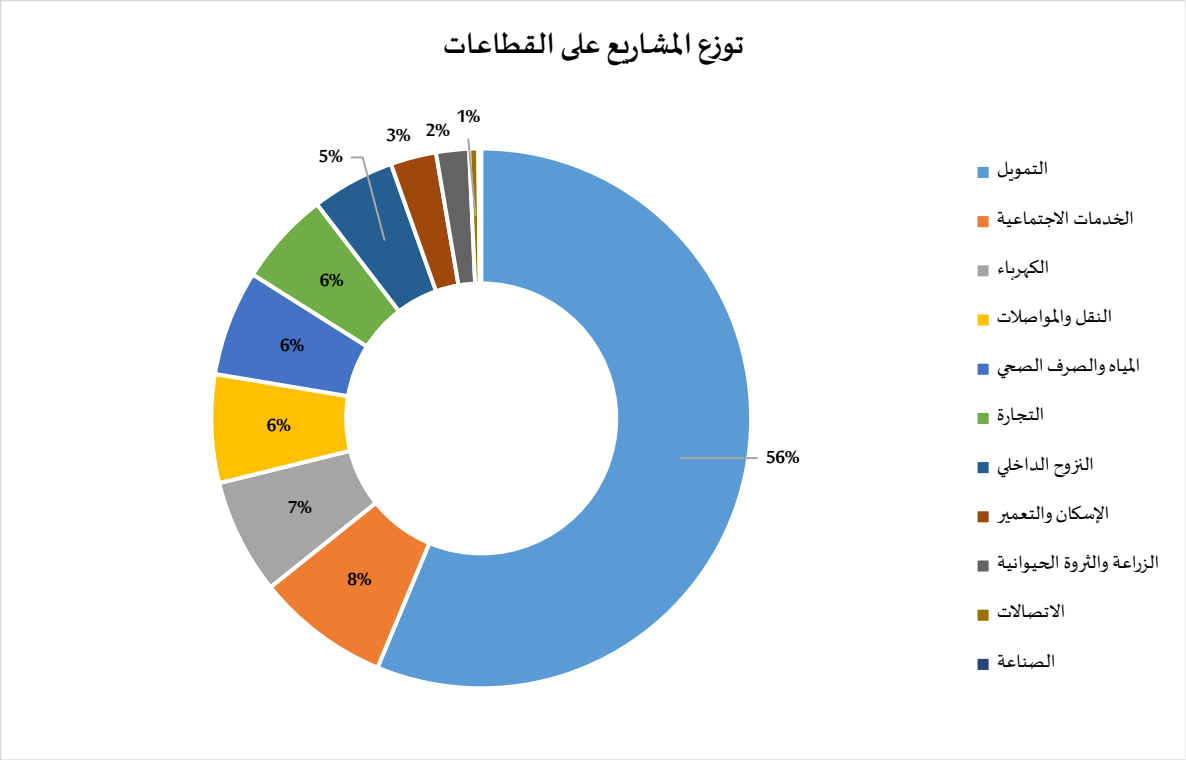

الشكل رقم (2) توزع المشاريع على القطاعات

ومن خلال تحليل البيانات يظهر في الشكل رقم (3) أن ريف حلب استأثرت بالنسبة الأكبر من المشاريع المنفذة بـ68% (3518 مشروعاً) مقابل 32% (1660 مشروعاً) في إدلب وريفها، ما يعكس تركز الجهود التنموية والتعافي وزخم أعمال المنظمات في ريف حلب بشكل أكثر من إدلب.

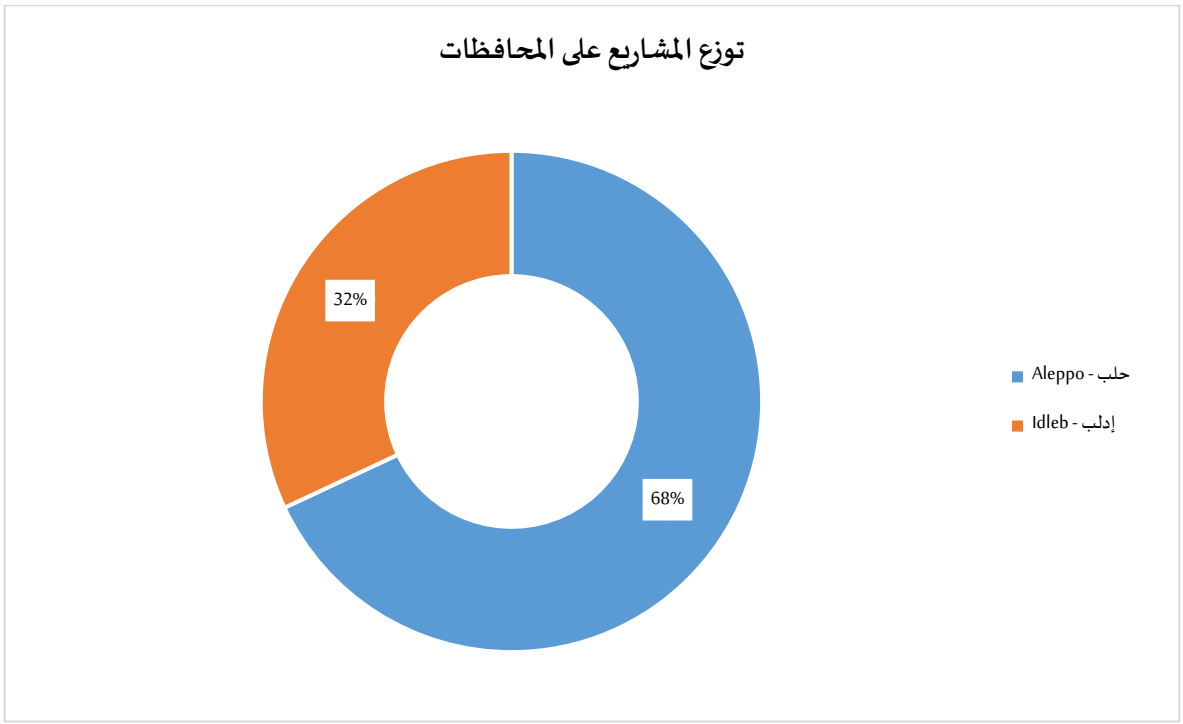

الشكل رقم (3): توزع المشاريع على إدلب وريف حلب

ولدى التعمّق في توزع المشاريع حسب المناطق والنواحي، تبرز الأتارب كأبرز النواحي نشاطاً بتنفيذ أكبر عدد من المشاريع، تليها بشكل متقارب مدن جرابلس، وإدلب، واعزاز، والباب، كما في الشكل رقم (4). يشير هذا التوزع في المشاريع إلى تركز جغرافي للمشاريع في بعض المناطق ويُعزى لعدة أسباب بينها: تركز المنظمات في هذه النواحي، والكثافة السكانية العالية، واحتوائها على مجمعات نازحين بأعداد كبيرة يجعل الحاجة للمشاريع الإنسانية والتنموية أكثر إلحاحاً، والظروف الملائمة لتنفيذ المشاريع من ناحية الأمن وتوفر البنية التحتية واليد العاملة والقرب من مراكز الدعم اللوجستي.

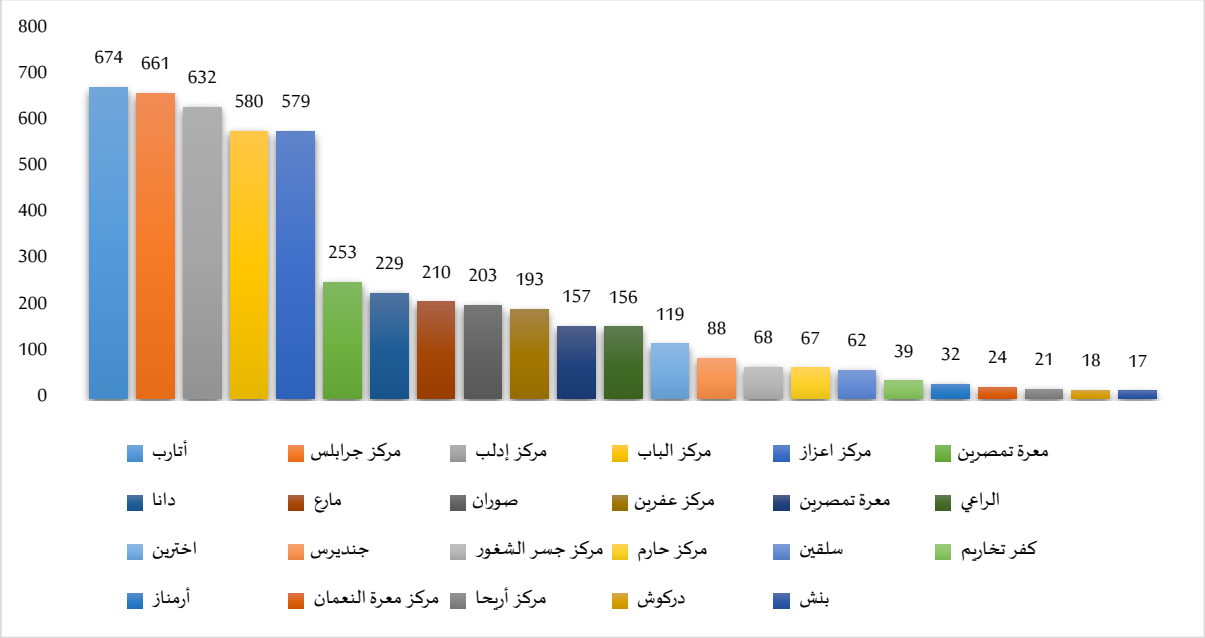

الشكل رقم (4): توزع المشاريع المنفّذة على النواحي المرصودة في إدلب وحلب

من بين الأحداث البارزة في العالم 2023 وكان لها تأثير على سير عملية "التعافي المبكر"، واجهت مناطق ريف حلب وإدلب تحديات جمّة بسبب الزلزال المدمّر في 6 شباط 2023 الذي ضرّب 137 مدينة وبلدة في المنطقة، والذي أثر على أكثر من 1.8 مليون شخص وتسبب في وفاة 4540 مدنياً وإصابة حوالي 12 ألف شخصاً، مع وجود 67 شخصاً في عداد المفقودين. وشمل النزوح المترتب على الكارثة حوالي 300,000 شخص، معظمهم من الأطفال والنساء. وتسبب الزلزال أيضاً في خسائر مادية شملت 433 مدرسة، 73 منشأة صحية، وتدمير أكثر من 1867 مبنى بشكل كامل و8731 منزلاً ومبنىً تضرر بشكل جزئي، بحسب أرقام "وحدة تنسيق الدعم".

واستجابة للزلزال، أعلنت منظمات بارزة في المنطقة كالمنتدى السوري، والجمعية الطبية السورية الأمريكية، والدفاع المدني السوري، عن تشكيل "تحالف عملياتي مشترك" لتنسيق الجهود في مواجهة الكارثة. كما تعهّد صندوق قطر للتنمية بدعم إنشاء مدينة متكاملة لإيواء 70 ألف شخص في شمال سورية.

اقتصادياً، شهدت رسوم عبور التجار إلى الأراضي التركية زيادة من 2200 دولار إلى 5000 دولار سنوياً، مما قد يُحمّل التجار والصناعيين في المنطقة أعباءً مالية ثقيلة، بالإضافة إلى دفع العديد منهم للامتناع عن التسجيل بسبب الارتفاع الحاد في الرسوم. وأنشأت في إدلب محكمة تجارية في مدينة سرمدا، تهدف لفض النزاعات التجارية بين التجار المسجلين

لدى غرف التجارة وتعمل في 8 تخصصات بينها، الملكية الفكرية، والإفلاس، والدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية والصرف والعملات والحوالات التجارية والأعمال المصرفية.

واستمرت المشكلات الخاصة بالكهرباء في ريف حلب، مما دفع المجالس المحلية للبحث عن بدائل لتزويد الطاقة بأسعار مقبولة، وسط تزايد معاناة الأهالي والفعاليات الاقتصادية من تزايد أسعار الكهرباء المحلية. وبعد تلويح المجلس المحلي في اعزاز بفسخ العقود، وممارسة ضغوط متزايدة على الشركة، أقدمت الأخيرة على خفض قيمة الاشتراكات إلى 2.77 ليرة للمنازل و3.17 ليرة للمصانع والمحال التجارية في كل من جرابلس وعفرين واعزاز، بعدما كان 4.24 ليرة تركية للمنازل و5.75 ليرة للصناعي.

وأعلنت وزارة المالية والاقتصاد في الحكومة المؤقتة عن إطلاق مؤتمر الاستثمار الأول، بهدف تنمية المنطقة والإسهام في تحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل. وأقرّت الحكومة المؤقتة و"حكومة الإنقاذ"، سعر القمح القاسي بـ330 دولاراً للطن الواحد و285 دولاراً للقمح الطري، ويعد هذا السعر أقل بـ100 دولار من تسعيرة "الإدارة الذاتية" في الوقت الذي بلغ السعر نحو 222 دولار في مناطق سيطرة النظام. وعلاوة على ذلك، شهدت الليرة التركية تقلبات أثرت سلباً على الحياة الاقتصادية في إدلب وريف حلب، مما أدى إلى تباطؤ النشاط التجاري بشكل ملحوظ.

نظرة على قطاعات التعافي الاقتصادي المبكر

نفذّت المنظمّات 2914 مشروعاً في **قطاع التمويل** خلال العام 2023، مع تركيز خاص على مناطق اعزاز، وجبل سمعان، وجرابلس، وإدلب، والباب، التي شهدت العدد الأكبر من المشروعات. الدافع وراء هذا التركيز الكبير في قطاع التمويل يعود إلى استمرارية أعمال صندوق حياة، وصندوق الائتمان لإعادة الإعمار، والمنظمات الأخرى في التدخلات النقدية المباشرة.

ومن شأن الاهتمام بالمتزايد بقطاع التمويل أن يلعب دوراً محورياً في **تحفيز تعافي اقتصاد المنطقة** من خلال توفير السيولة اللازمة لتنفيذ المشاريع، ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية. **وتعزيز الاستقرار الاجتماع** عبر تمكين السكان من تحسين دخلهم المالي والحد من الفقر. **وتنويع مصادر الدخل** بشكل يقلل من اعتماد السكان على المساعدات الإنسانية والأنشطة الاقتصادية ويزيد من قدرتهم على مواجهة الصدمات الاقتصادية **وتطوير البنية التحتية المالية للمنطقة** من خلال إنشاء مؤسسات مالية قادرة على توفير الخدمات المالية المتنوعة، **وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال** لتطوير المشاريع الناشئة.

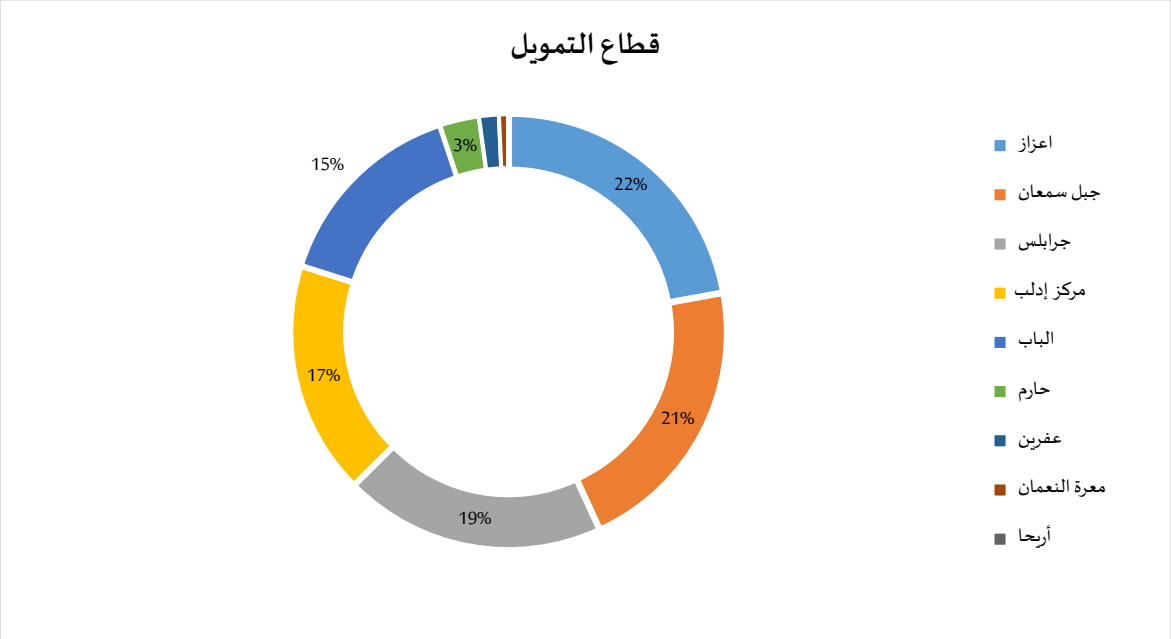

الشكل رقم (5): عدد المشاريع في قطاع التمويل خلال العام 2023

فيما يتعلق **بقطاع الخدمات الاجتماعية** شهد تنفيذ 413 مشروعاً خلال العام 2023، مسجلاً بذلك زيادة ملحوظة في النشاط مقارنة بالسنوات السابقة، يعود هذا النمو بشكل رئيسي إلى الحاجة الماسّة لإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية والتعليمية التي تضررت بشدة من جراء الزلزال المدمّر في 6 شباط، حيث ركّزت المنظمات جهودها وأجزاء من ميزانياتها نحو ترميم المدارس والمستشفيات والمرافق العامة من أفران وأسواق ومحال تجارية، ممن تضررت بشكل كامل أو جزئي.

وتم إنشاء مدارس ومستشفيات جديدة، وافتتاح جامعة الأمانوس في عفرين، التي تتضم عدة فروع منها: كلية العلوم الصحية، والتمريض، والتخدير، والتحليل المخبري، وتصوير الأشعة وغيرها. في خطوة تؤكد على الأهمية الكبيرة للتعليم في عمليات التعافي والبناء الاجتماعي.

كما استمرت أعمال إزالة الأنقاض والأبنية المتصدعة والآيلة للسقوط، إذ عملت فرق الدفاع المدني على خطة من ثلاثة مراحل للاستجابة للزلزال الأولى تتعلق بالاستجابة الطارئة للبحث عن ناجين وانتشال جثامين الضحايا، وفتح الطرقات وتأمين مخاطر الجدران الآيلة للسقوط، وأخيراً إزالة الأنقاض.

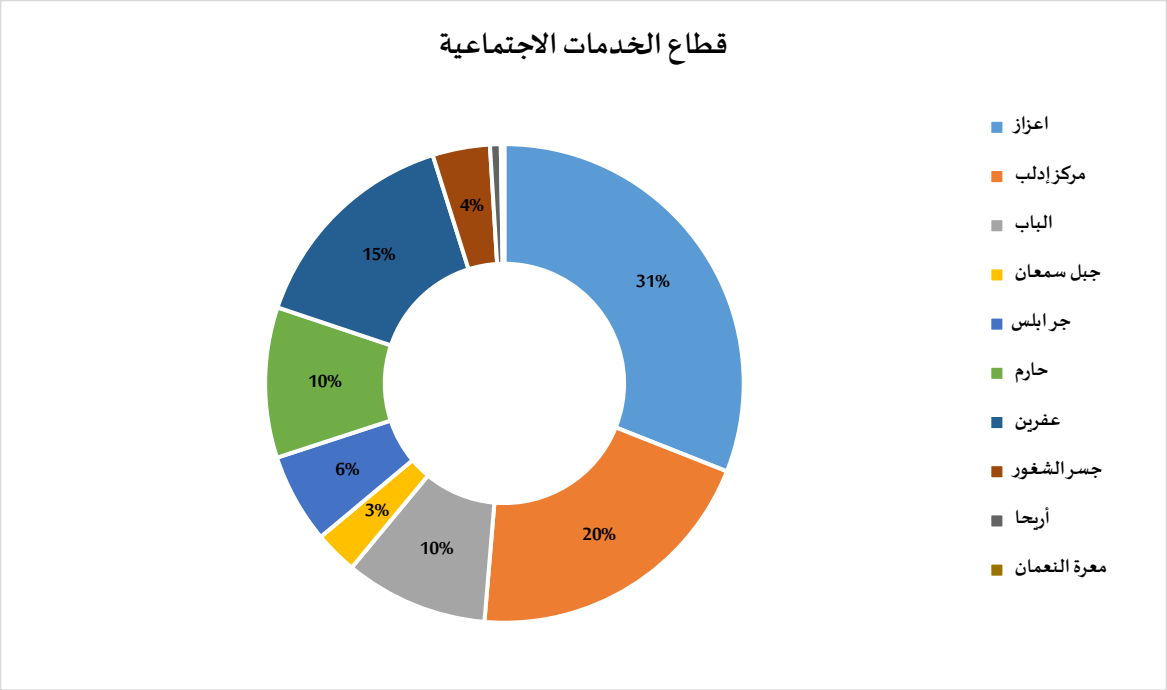

الشكل رقم (6): عدد المشاريع في قطاع الخدمات الاجتماعية خلال العام 2023

شهدت مناطق حلب وإدلب تنفيذ 357 مشروعاً ضمن **قطاع الكهرباء** في مناطق إدلب، واعزاز ، وعفرين، كأبرز المناطق التي شهدت تنفيذ مشاريع فيها. وشملت هذه المشاريع تأهيل البنية التحتية الكهربائية من خلال صيانة أعمدة الكهرباء والمحوّلات، وتجهيز وصيانة خطوط التوتر المتوسط والمنخفض، وتركيب عدادات، وتمديد الكابلات. كما تضمّنت المشاريع إنارة الطرقات والأحياء السكنية. بالإضافة إلى ذلك استمر الاعتماد على تقنيات الطاقة المتجددة حيث عملت المنظمات على تركيب طاقة شمسية للمدارس والمستشفيات، في خطوة تعكس السعي نحو تحقيق الاستدامة وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.

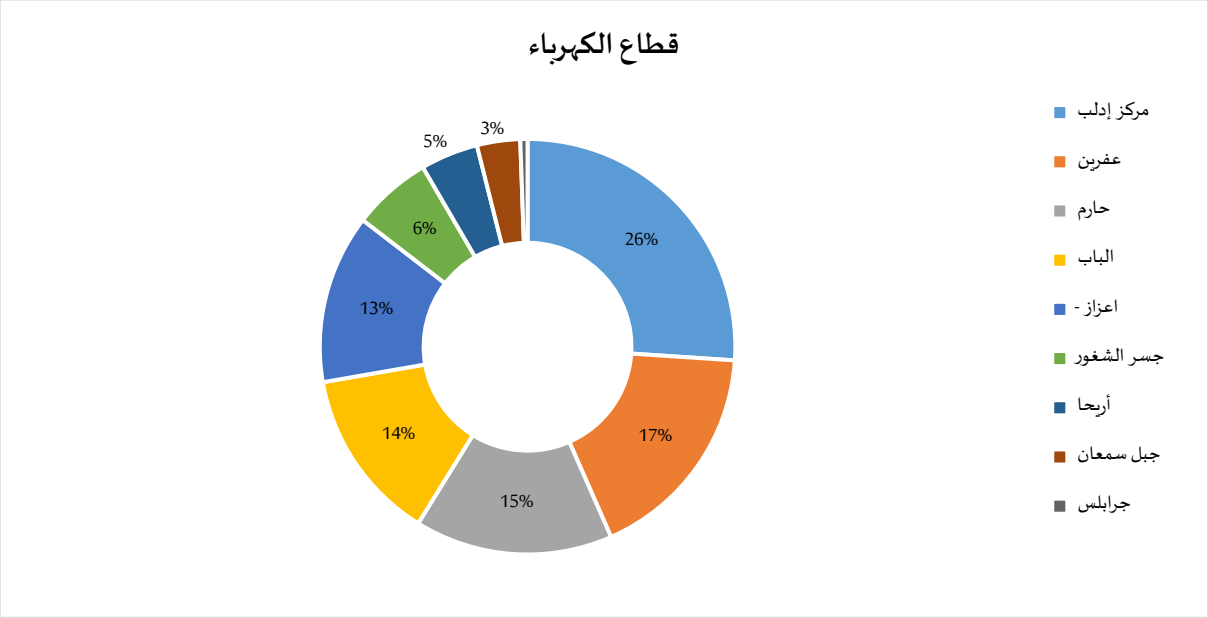

الشكل رقم (7): عدد المشاريع في قطاع الكهرباء خلال العام 2023

أما **قطاع النقل والمواصلات** فقد شهد تنفيذ 338 مشروعاً، حازت فيها مناطق إدلب واعزاز وحارم والباب وعفرين على المناطق الأكثر تنفيذاً للمشاريع، ويعكس التركيز المستمر على هذه المشاريع نحو تحسين البنية التحتية للطرق في المناطق الحيوية، كما أن الاهتمام بشبكة الطرقات بين المدن والبلدات يلعب دوراً محورياً في دعم تسهيل حركة البضائع والأفراد، مما يسهم في تعزيز الروابط بين المجتمعات والأسواق المحلية والدولية، وتحسين وصول الخدمات الأساسية، وتعزيز القدرة على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية.

ومن بين الطرق الرئيسية التي تم تعبيدها: الطريق الدولي الواصل بين إدلب وباب الهوى، وطريق الكورنيش الشرقي في معرتمصرين بطول 800 متر، والطريق بين دركوش وعين الزرقا، والطريق بين كفركرمين والأتارب، والطريق بين سرمدا وحارم، وطريق عفرين كفر جنة بطول 9500 متر، وجسر عفرين الثالث بطول 1650 متراً.

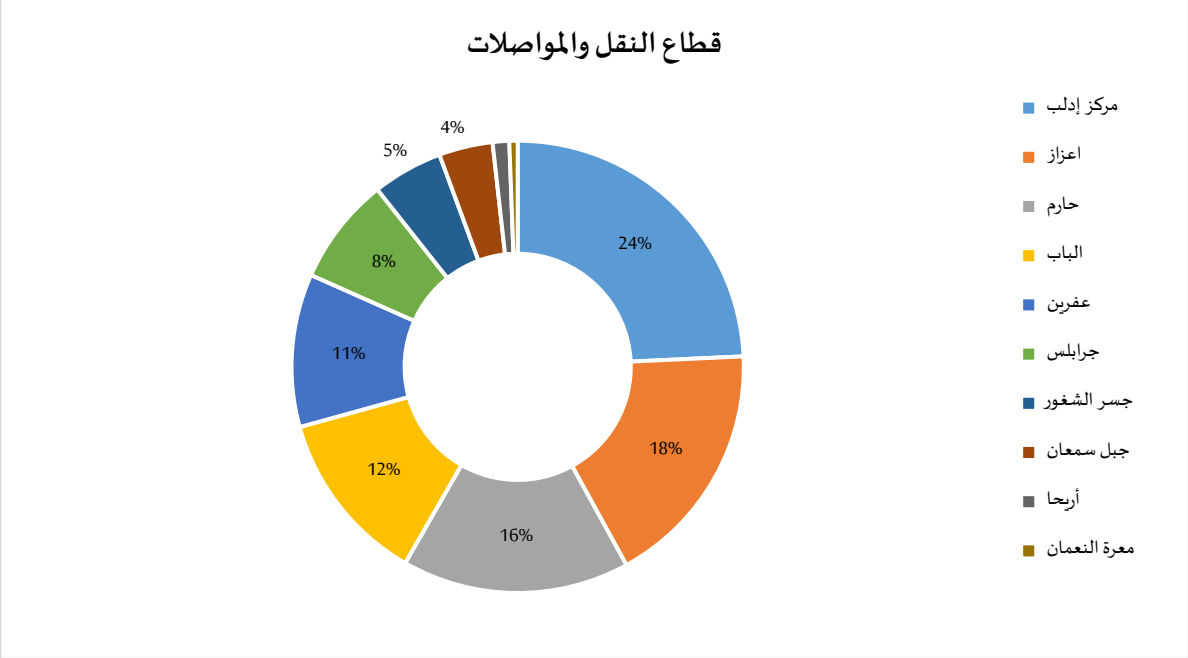

الشكل رقم (8): عدد المشاريع في قطاع النقل والمواصلات خلال العام 2023

ضمن **قطاع المياه والصرف الصحي**، تم تنفيذ 327 مشروعاً، وأبرز المشاريع في هذا القطاع، افتتاح الحكومة السورية المؤقتة مشروعاً لمنظومة طاقة شمسية خاصة بمحطات ضخ مياه الشرب في مدينة الباب بكلفة قدرت بـ2 مليون يورو، بقدرة إنتاجية تبلغ 1.15 ميغاواط، مما يجعله أكبر مشروع خدمي من نوعه، استخدم 2547 لوحاً للطاقة الشمسية، يخدّم حوالي 200 ألف نسمة في مدينة الباب، بدعم من صندوق الائتمان لإعادة إعمار سورية. ويعد استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل محطات ضخ المياه أحد الجهود الرئيسية للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والاستدامة البيئية، وضمان استمرارية الخدمات الأساسية دون الاعتماد الكامل على الشبكة الكهربائية التي قد تكون متقطعة أو غير مستقرة في مناطق شمال غرب سورية.

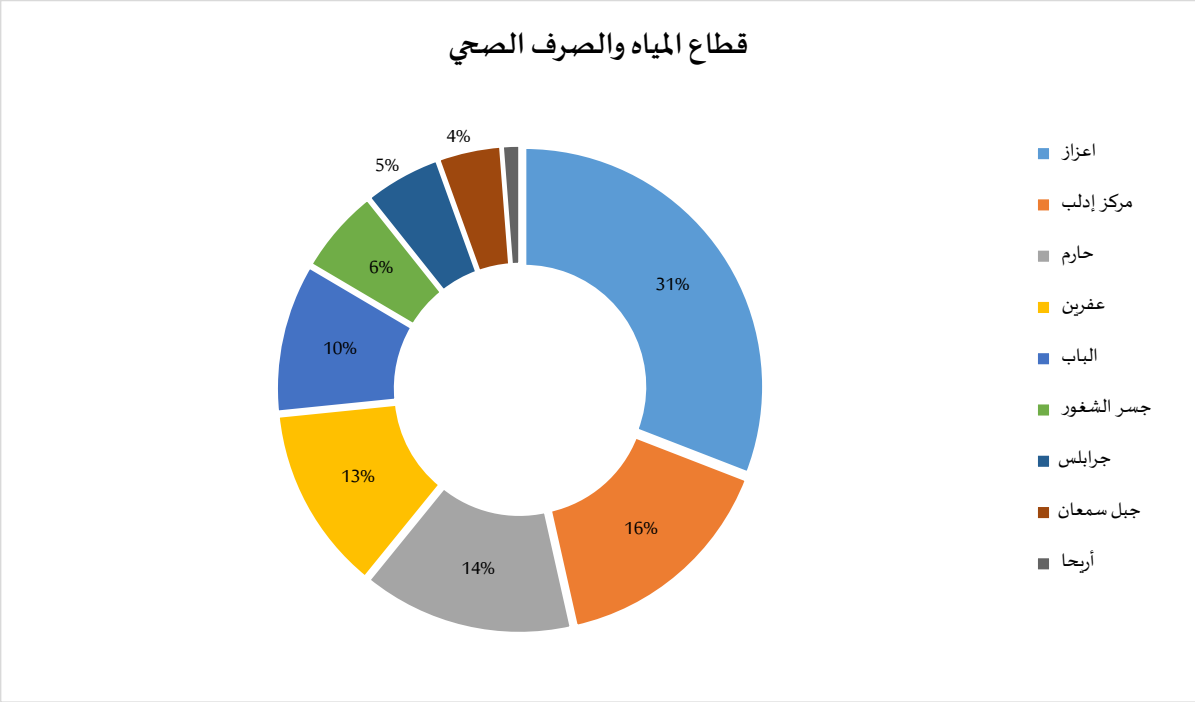

الشكل رقم (9): عدد المشاريع في قطاع المياه والصرف الصحي خلال العام 2023

أما قطاع التجارة فقد شهدت المنطقة تنفيذ حوالي 292 مشروعاً، تركز معظمها في إدلب ما يعكس أهميتها كمركز تجاري رئيسي في المنطقة. شملت المشاريع المنفّذة في هذا القطاع مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والخدمية، من ضمنها عقود المناقصات المطروحة من المنظمات لتوريد مجموعة متنوعة من السلع وتنفيذ خدمات مختلفة، مثل توريد المياه، والمازوت، والمعدات الكهربائية والطبية، وطباعة الكتب، وتوريد القرطاسية، ومعدات الاتصال، بالإضافة إلى استئجار السيارات وغيرها من الخدمات الضرورية.

ويعد الاعتماد على المناقصات كآلية لتنفيذ هذه المشاريع تعزيز معايير الشفافية والكفاءة في اختيار أفضل العروض، ممّا يحقق أقصى قيمة ممكنة من الموارد المتاحة. كما يسهّل التعاون بين المنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص، ما يعزز من دور الشراكات في عملية التعافي الاقتصادي.

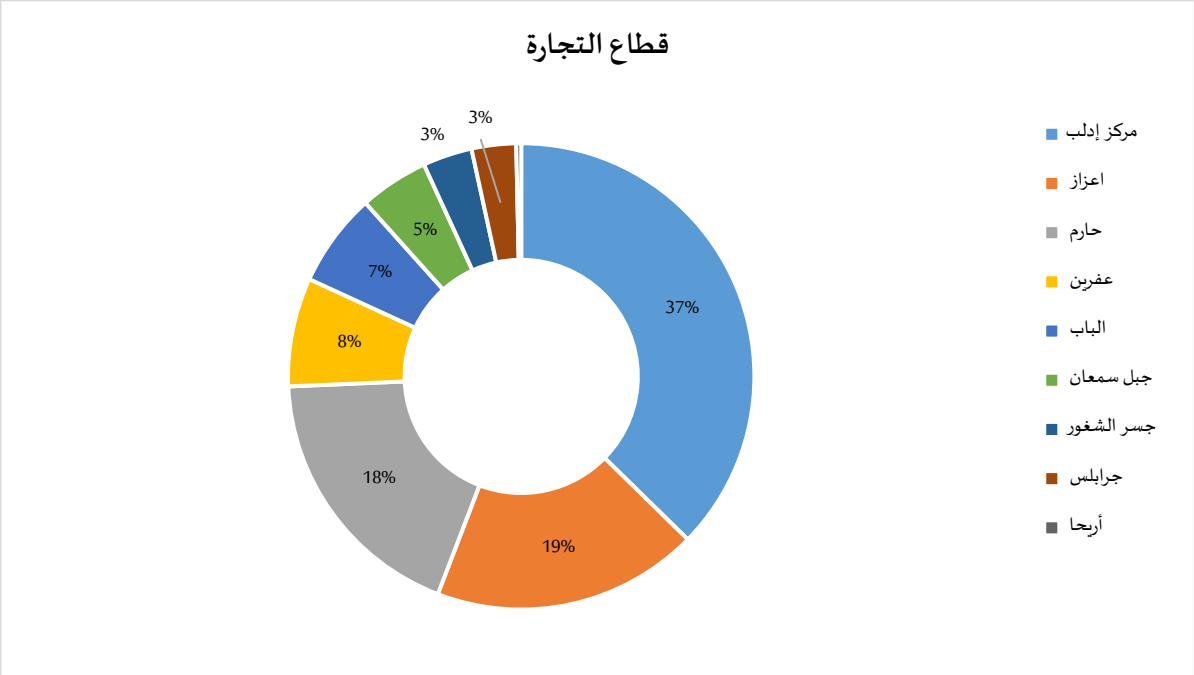

الشكل رقم (10): عدد المشاريع في قطاع التجارة خلال العام 2023

في **قطاع النزوح الداخلي**، شهد تنفيذ 256 مشروعاً، مع التركيز على إدلب، وحارم، وعفرين، واعزاز، والباب. والتي تحتضن أكبر تجمعات للنازحين والمخيمات بطبيعة الحال، وقد أصبحت محوراً لتنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين البنية التحتية والظروف المعيشية للنازحين.

غطّت المشاريع المنفّذة جوانب متعددة من الخدمات الأساسية داخل المخيمات، منها تعبيد الطرق بالبحص لتسهيل الحركة والوصول، وتمديد شبكات الصرف الصحي لضمان النظافة والصحة العامة، وترميم المنازل لتوفير مأوى أكثر أماناً وراحة للنازحين.

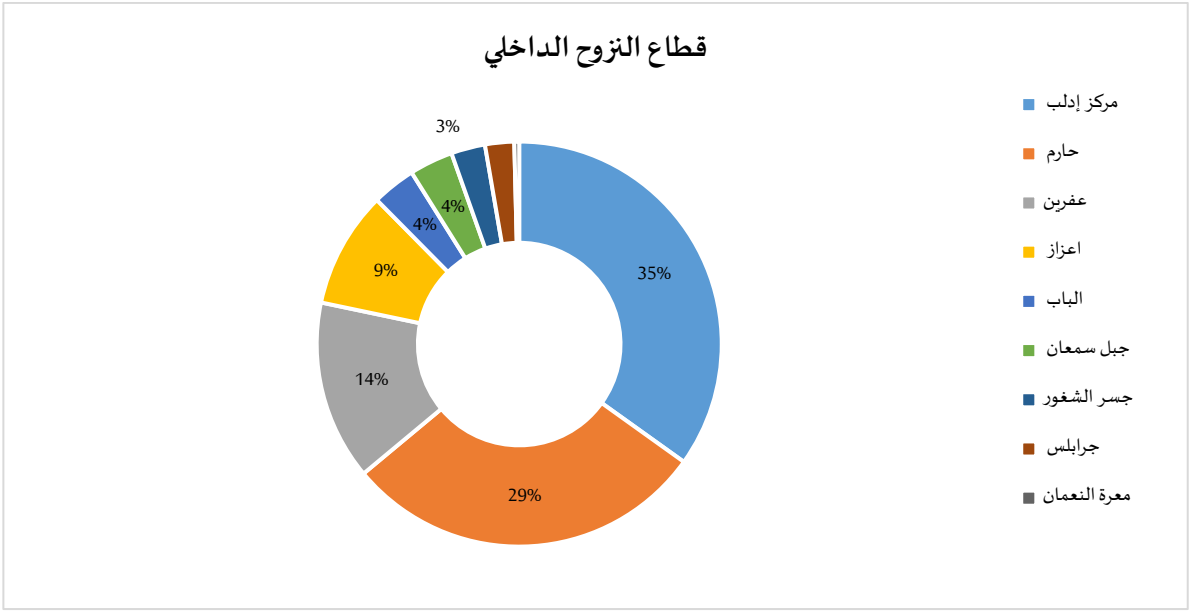

الشكل رقم (11): عدد المشاريع في قطاع النزوح الداخلي خلال العام 2023

شهد العام 2023، تنفيذ 142 مشروعاً في **قطاع الإسكان والتعمير**، مع تصدر مدينة الباب بـ74 مشروعاً كما جرت العادة في التقارير السابقة، نتيجة للتراخيص الممنوحة على الشيوع لإقامة مبانٍ سكنية وتجارية. وأنشأت المنظمات عدة مجمّعات سكنية بهدف تحسين ظروف العيش للأشخاص القاطنين في المخيمات، من خلال نقلهم إلى مبانٍ جديدة مجهّزة بكافة الخدمات الأساسية، مثل: مجمع السلام، ومجمع البنيان السكني الثالث، وقرى رحمة، وبلسم، والنصر، وقعركلبين، وروافد الخير. ومن شأن الاستمرار في هذه المشاريع تخفيف الضغط على المخيمات المزدحمة، وتوفير بيئة أفضل نسبياً للعيش بالنسبة للنازحين.

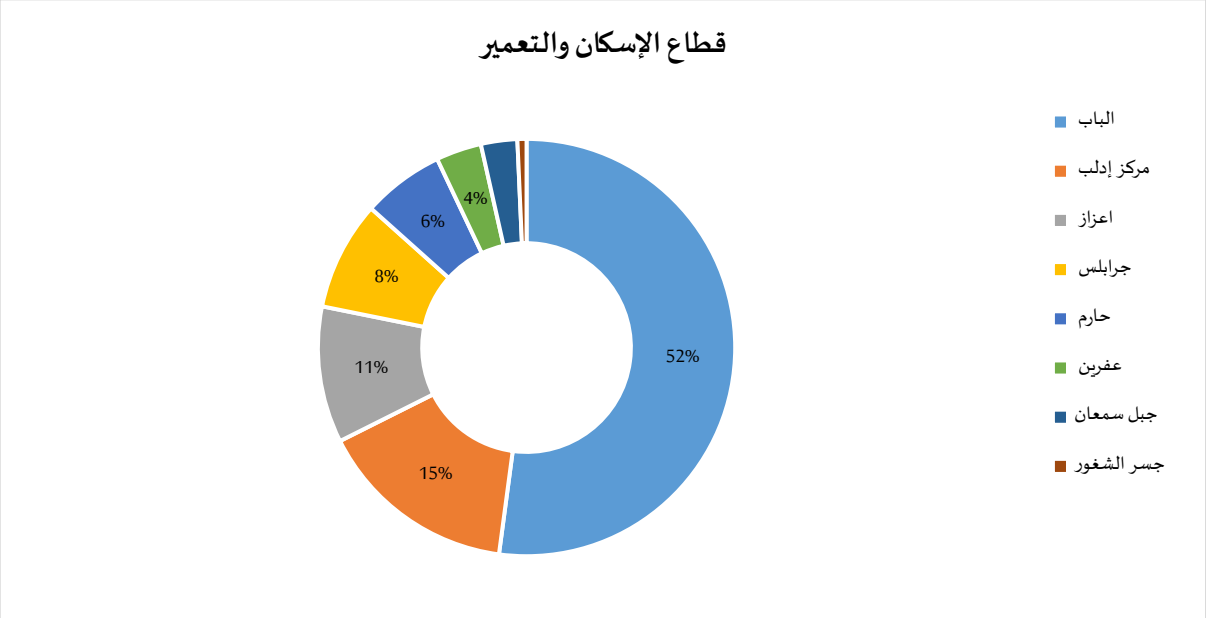

الشكل رقم (12): عدد المشاريع في قطاع الإسكان والتعمير خلال العام 2023

في **قطاع الزراعة والثروة الحيوانية**، تم تنفيذ 102 مشروعاً، مع دعم ملحوظ من صندوق الائتمان لإعادة الإعمار. تضمن إطلاق مشروع زراعي يهدف إلى دعم المزارعين في زراعة القمح المروي على مساحة 2000 هكتار، موزعة على مدن وبلدات مثل الغندورة، الراعي، بزاعة، مارع، واعزاز. وقدمت "هيئة الإغاثة الإنسانية" دعماً لـ950 مزارع قمح مروي في ريف حلب الشمالي، من خلال توفير مدخلات زراعية ضرورية مثل بذور القمح، السماد السوبر فوسفات، سماد يوريا، وديزل للري، مع تقديم قسائم نقدية تغطي تكاليف الزراعة، والري، والحصاد.

تعكس هذه الجهود التزاماً بتعزيز الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد المحلي من خلال تطوير القطاع الزراعي، الذي يعد ركيزة أساسية لتعافي اقتصاد المنطقة، والمساهمة أيضاً في توفير فرص عمل للمزارعين وتعزيز قدرتهم على الصمود أمام التحديات الاقتصادية. وتبرز أهمية المشاريع الزراعية كمحرك للنمو الاقتصادي واستقرار المجتمعات الريفية. من خلال توفير الموارد والدعم الفني للمزارعين، وتمكينهم من تحسين إنتاجيتهم وجودة محاصيلهم، مما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.

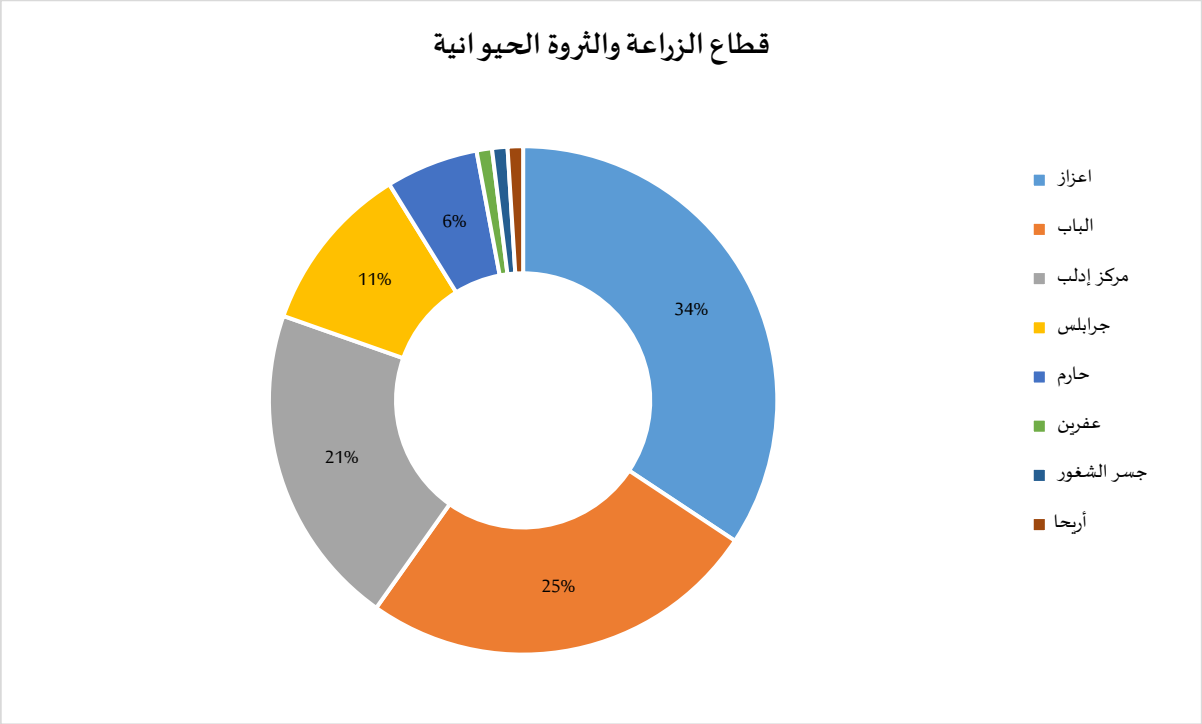

الشكل رقم (13): عدد المشاريع في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية خلال العام 2023

في **قطاع الاتصالات**، تم تنفيذ 28 مشروعاً، تضمّنت تحسين وتوسيع البنية التحتية للاتصالات والإنترنت. وأبرز هذه المشاريع صيانة الكابلات الرئيسية والفرعية في بلدة بنش بقدرة 450 خطاً للكبل الرئيسي و550 للفرعي، وتوسيع شبكة فرعية للهاتف الأرضي والإنترنت في شارع الثلاثين بمدينة إدلب. كما شهد مركز اتصالات الجامعة توسيعات لشبكات الهاتف الأرضي والإنترنت لتغطية مناطق جديدة مثل دوار الفلاحين، بالإضافة إلى تمديد كابلات النت في شوارع المدينة.

كما تم إطلاق خدمات شركة اتصالات خلوية تحت اسم SYRIA PHONE من قبل "حكومة الإنقاذ"، بعد تجهيز مبنى في مدينة إدلب، يمثل هذا المشروع خطوة نحو تعزيز خدمات الاتصالات في المنطقة. ويشكل توفير شبكات اتصال قوية وموثوقة أمراً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يفتح آفاقاً جديدة للتعليم، والأعمال، والخدمات عبر الإنترنت.

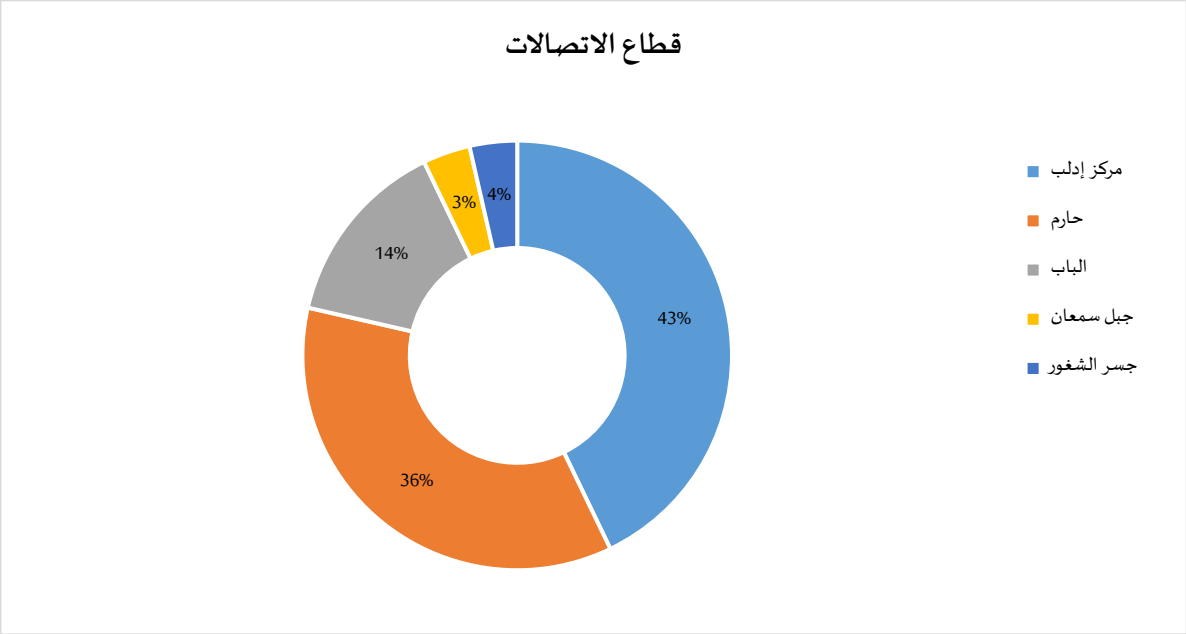

الشكل رقم (14): عدد المشاريع في قطاع الاتصالات خلال العام 2023

وأخيراً في **قطاع الصناعة**، تم تنفيذ 9 مشاريع صناعية في المنطقة، ومن ضمن هذه المشاريع، إنشاء معمل لحليب الأطفال المجفف في المنطقة الصناعية بالراعي، ومعمل لإنتاج الحفاظات في جرابلس، ومصنع لإنتاج الحديد والبروفيل يعد الأول من نوعه في المنطقة، بالإضافة إلى معمل اسمنت في الراعي، ومعمل أندومي في مدينة باب الهوى الصناعية.

كما تم العمل على استكمال المدينة الصناعية في اعزاز، وافتتاح المدينة الصناعية في مارع، تساعد هذه المدن الصناعية على توفير البنية التحتية اللازمة والدعم للشركات الناشئة والمصانع، مما يسهم في خلق فرص عمل ودعم الاقتصاد المحلي.

وعلى الرغم من كون قطاع الصناعة ركيزة رئيسية في التعافي وجزءً حيوياً من استراتيجية الاستقرار الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز القدرة التنافسية، لا تزال المنطقة تعاني من تحديات كبيرة تحول دون تطور قطاع الصناعة في المنطقة.

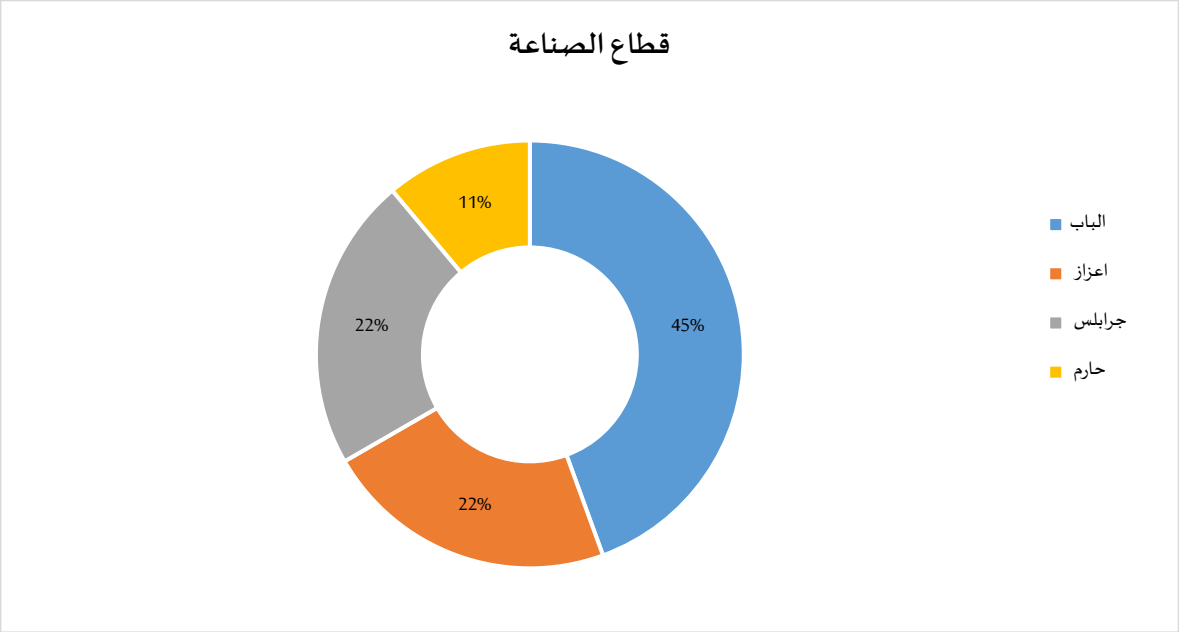

الشكل رقم (15): عدد المشاريع في قطاع الصناعة خلال العام 2023

نتائج وتوصيات

تناول التقرير جهود التعافي الاقتصادي المبكر في شمال غرب سورية خلال عام 2023، مركزاً على نشاطات المجالس المحلية والمنظمات في 11 قطاعاً اقتصادياً، غطى التحسينات في قطاعات مثل التمويل والزراعة والتجارة والخدمات، بالإضافة إلى التحديات المستمرة في البنية التحتية والاستقرار الاقتصادي. ومن خلال البيانات المقدمة في التقرير يمكن استخلاص عدة نتائج تتعلق بجهود التعافي في المنطقة، ومن بين تلك النتائج ما يلي:

- **تجاوز آثار الزلزال**: على الرغم من الدمار الكبير الذي خلّفه الزلزال، تمكنت المنطقة من تنفيذ نحو 5178 مشروعاً، ما يؤكد على قدرة المجتمع المحلي على التصمود والتعافي من صدمة الكارثة. ومن شأن مواصلة المجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشاريع للمساهمة في الانتقال التدريجي من مرحلة الإغاثة والمساعدات الإنسانية إلى مرحلة التعافي المبكر. وفي هذا الإطار من المهم توسيع نطاق المناصرة لجذب اهتمام المجتمع الدولي والمانحين نحو التعافي، وتسليط الضوء على أهمية المشاريع في كافة القطاعات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.
- **تعزيز دور قطاع التمويل**: لعب قطاع التمويل دوراً مهماً في رفد عملية التعافي الاقتصادي المبكر بالتطور خلال العام 2023 وتوفير فرص عمل وتعدد مصادر دخل الأسر، وسيؤدي تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم المالي المباشر للأسر إلى المساهمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وخلق فرص عمل. ولضمان الاستدامة والتأثير الأمثل، من الضروري تطوير نظم فعالة للمراقبة والتقييم وإنشاء برامج تدريبية لتمكين المستفيدين من إدارة مشاريعهم بنجاح.

- **تحسين البنية الأساسية:** ساهمت المشاريع المنفّذة في قطاعات النقل والمواصلات، والمياه والصرف الصحي دوراً محورياً في دعم تعافي اقتصاد المنطقة، خاصة في إصلاح الطرق وتحسين إمدادات المياه. ومع ذلك، تبرز التحديات الناجمة عن الكثافة السكانية والقصف المستمر الذي يستهدف البنية التحتية، إلى جانب مشكلة الجفاف، وهو ما يتطلب تكاتف الجهود الدولية للتدخل بشكل أكبر في هذه القطاعات.
- **دعم الزراعة والثروة الحيوانية:** يواجه هذا القطاع تحديات معقّدة بسبب الجفاف، وارتفاع أسعار المواد الخام، وهجرة العمال، وانخفاض ربحية العمل في النشاط الزراعي جراء عقبات في تصدير وتسويق المنتجات الزراعية. لمواجهة هذه التحديات، من الضروري دعم القطاع الزراعي عبر توفير البذور، والأعلاف، والمعدات، والمبيدات بأسعار مدعومة لخفض تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى تعزيز تسويق المحاصيل ودمجها في الصناعات الغذائية وتطوير مبادرات لترويجها في الأسواق الخارجية.
- **تحفيز النمو الصناعي:** توفير بيئة مستقرة سيجذب استثمارات كبيرة وتسهّل عمل المصانع والورش الموجودة في المنطقة وتحفيز الصناعيين على نقل أعمالهم من المناطق المحاذية لتركيا إلى ريف حلب وإدلب. ولا يتم ذلك إلا من خلال خفض أسعار الكهرباء، وتقديم حوافز مادية ومالية للمصنعين، وتطوير استراتيجيات فعّالة للتسويق والتصدير، والوصول أكثر إلى المنظومة المالية الدولية.
- **تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الراهن لا بدّ من التركيز على تطوير ورش عمل ومشروعات صغيرة ومتوسطة في المنطقة، وبالأخص في المجالات التقنية والحوسبة، والتي تتميز بمرونتها وقدرتها على التكيف والتسويق خارج الحدود.
- أخيراً، نظراً للنقص الحاصل في أموال المساعدات الإنسانية من المجتمع الدولي، تواجه المنطقة تحدياً ملحّاً يستدعي التوجه نحو تبني استراتيجيات تمويل متنوعة ومبتكرة لتحقيق نوع من الاستقلالية الاقتصادية. وبالتالي يجدر بالأجسام الحوكمية والمنظمات تعزيز أدوات الاستثمار وبناء قطاع خاص ومؤسسات مالية، والقيام بحملات مناصرة في بلدان المغترب لجمع التمويل اللازم في تنفيذ الخطط الاقتصادية.

ختاماً، استطاعت المجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية إدارة المرحلة بفعالية معقولة من حيث الموارد، والحوكمة، والتنظيم، رغم الأزمات الشديدة التي شهدتها المنطقة، وخاصة كارثة الزلزال في شهر شباط 2023. وقد ساهمت المشاريع المنفّذة بدور محوري في دفع عجلة التعافي الاقتصادي المبكر واستمرار التطور منذ الاستقرار النسبي في المنطقة بعد الأعوام 2016 و2018. بيد أن هناك ضرورة ملحّة لتطوير آلية فعّالة لخطة اقتصادية للمنطقة بأسرها تضمن اتباع نموذج اقتصادي محدد وفق قرارات وسياسات مدروسة لمواجهة التحديات العميقة كأزمة غياب الأوراق القانونية، والمياه، والكهرباء، والصناعة، والبيئة المالية من عملة وأسعار ومؤسسات مالية، وتحسين ظروف النازحين، إضافة إلى وضع إطار قانوني شامل للتعامل مع المسائل والقضايا الحيوية.